الظرف المشبه بالمفعول به حقيقته، أحكامه، فوائده

وداد حميد مهدي

ثانوية المعالي للبنات / المديرية العامة لتربية نينوى

الاستلام ١٩ / ١٢ / ٢٠١٠

القبول ٢٦ / ٠٦ / ٢٠١١

Abstract

In this paper, Ostat to put a definition of circumstance simile Palmfol tags, which is that: it accepts the envelope in the pronunciation, and it incorporates the meaning of (in), and goes against being free of them in appreciation, and I referred to the terms synonymous with the term (the envelope simile Palmfol) and which showed the difference between the envelope and the envelope simile Palmfol tags on the meaning of (in) without the appreciation (in) and their meaning, that circumstance simile Palmfol tags on the meaning of (in) without Tkadireha it for the purpose of allocation or over-indulge is addressed in the research provisions of the analogy envelope Palmfol by the passport, and the duty, with alarm that the need may GATT grammarians in some places to say, by equating the envelope Palmfol tags, out of the dilemma to me as shown in the case of the addendum, and out of this research is not part of which may be confused by, and a statement that the names of places relevant erected after deleting the neighbor is not Simulation of Palmfol by likening it to a circumstance Palmfol tags.

مخلص البحث

من خلال هذا البحث أستطعت أن أضع تعريفاً للظرف المشبه بالمفعول به، وهو انه: ما وافق الظرف في اللفظ، وفي اشتماله على معنى (في)، وخالفه بخلوه منها في التقدير، وأشرتُ إلى المصطلحات المرادفة لمصطلح (الظرف المشبه بالمفعول به) وبينت الفرق بين الظرف والظرف المشبه بالمفعول به على معنى (في) من دون تقدير (في) ومعناها، أن الظرف المشبه بالمفعول به على معنى (في) من دون تقدير فيه لغرض التخصيص أو المبالغة والاستغراق تم

تناولت في البحث أحكام تشبيه الظرف بالمفعول به جوازاً ، ووجوباً ، وامتناعاً منبهة على أن الحاجة قد الجأت النحاة في بعض المواضع إلى القول بتشبيه الظرف بالمفعول به ، للخروج من مأزق نحوي كما تبين في حال الإضافة، وأخرج هذا البحث ما ليس منه مما قد يلتبس به ، وذلك ببيان أن أسماء الأماكن المختصة المنصوبة بعد حذف الجار ليست من المشبهات بالمفعول به لكنها مشبهة بظرف بالمفعول به.

مقدمة

الحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله ، اللهم علمنا ما ينفعنا، وانفعنا بما علمتنا ، وزدنا علما نافعا، وعملاً صالحاً متقبلاً، آمين يارب العالمين، وبعد:

فان مصطلح (النصب على التشبيه بالمفعول به) وما في معناه ، كالنصب على ا لسعة أو التوسع موجود في أبواب عديدة من النحو ، فتجده في باب الظرف ، والصفة المشبهة المشبهة باسم الفاعل⁽¹⁾ والحال⁽²⁾، والتمييز⁽³⁾، وخبر كان وأخواتها⁽⁴⁾ وغيرها

ولكنني بعد أن نظرت في هذه الأبواب ، ووقفت على المادة العلمية التي تختص حول بهذا المصطلح، بدا لي أن موضوع (المشبه بالمفعول به) في باب الظرف أولى بالبحث والدراسة منه في الأبواب الأخرى، لأنه أظهر فائدة، و أجدى نفعا ولم أجد أ حداً تناوله بدراسة مستقلة من قبل، إلا أن الأمام السيوطي (ت٩١١هـ). رحمه الله قد جمع كثيراً من مسا ئلة تحت باب الاتساع في كتابه الأ شباه وا لنظائر، فله الفضل في ان مهد طريق هذا الم وضوع؛ فاستعنت بالله على إفراده بمواصلة البحث والكتابة، فجاءت مسائلة على النحو الأتي:

تمهيد: مصطلح (الظرف المشبه بالمفعول به) عند النحويين بين التصريح والتلميح.

المبحث الأول: حقيقة الظرف المشبه بالمفعول به، وتعريفه.

المبحث الثاني: حكم تشبيه الظرف بالمفعول به، وموانع التشبيه.

المبحث الثالث: فوائد تشبيه الظرف بالمفعول به.

ثم خاتمة ذكرت فيها أهم نتائج البحث.

والله أسال أن يغفر الزلل ويسدد الخلل ، ويجعل هذا العمل خا لصا لوجههِ الكريم ، ويعظم لي الأجر، إنه جواد كريم، برٌّ رحيم، عليه توكلت واليه أ نيب وصلى الله على نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.

---

(١) ينظر . شرح التسهيل لابن مالك، ٣٧٩/٢.

(٢) الايضاح ٢٠م.

(٣) الايضاح٢١٩.

(٤) الكتاب٥٧/١.

تمهيد:

مصطلح (الظرف المشبه بالمفعول به) عند النحويين بين التصريح والتلميح.

مما ينصب على التشبيه بالمفعول به الظرف، صرح بذلك بعض العلماء والمح الكثيرون إلى انه مفعول به في سعة الكلام ، أو منصوب نصب المفعول به على التوسع، أو على المجاز، ونحو ذلك مما سنذكره إنْ شاء الله.

ولعل أول من صرح بالنصب على التشبيه بالمفعول به حسب ما أطلعت وتتبعت . مع ذكره للتوسع هو أبو علي الفارسي (ت٣٧٧هـ)، ففي حديثه عن نصب (أياما) من قوله تعالى: { يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُواْ كُتِبَ عَلَيْكُمُ الصِّيَامُ كَمَا كُتِبَ عَلَى الَّذِينَ مِن قَبْلِكُمْ لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ } [البقرة١٨٣-١٨٤] قال "إن العامل في أيام يصلح أن يكون أحد شيئين : يجوز أن يكون ظرفا لـ (كتب)، فتنصبه بالظرف، وتتسع فتشبهة بالمفعول ، فيكون بمنزلة أعطي زيد درهما "(١) فنلحظ انه جمع بين التوسع في الظرف ، والتشبيه بالمفعول على أنهما شيء واحد ، وقال أيضاً: "وإذا كان الفعل يتعدى إلى مفعولين جاز أن يتسع فيه فيتعدى إلى مفعول ثالث على ذلك ، فيشبه بما يتعدى الى ثلاثة مفعولين ، تقول : أعطيت زيداً درهما اليوم ، فتنصب (اليوم) على التشبيه بالمفعول لا على الظرف"(٢).

ومن المصرحين بمصطلح النصب على التشبيه بالمفعول به ابن عصفور (ت٦٦٣هـ) فقد قال حين تحدث عن عدم تعدية الفعل إلى ضمير الظرف إلا بواسطة (في). "إلا أن يتسع في الظرف فتنصبه على التشبيه بالمفعول به "(٣)، وابن أبي الربيع (ت٦٨٨هـ)(٤)، وأبو حيان (ت٧٤٥هـ)(٥)، والسيوطي (ت٩١١هـ) قال: "لا يتوسع في الظرف إذا كان عامله حرفا او اسما جامداً بإجماعهم؛ لان التوسع فيه تشبيه بالمفعول به .."(٦). وقال أيضاً : "فإذا نصبت الظرف اتساعا كان مجازاً وأما الذين استعملوا مصطلح التوسع والمجاز دون التصريح بالتشبيه بالمفعول به . فيما وقفت من كلامهم - فكثيرون قال سيبويه (ت١٨٠هـ) في (باب ما يكون فيه المصدر حينا لسعة الكلام والاختصار): "وتقول: سير عليه فرسخان يومين، لأنك شغلت الفعل بالفرسخين (فصار كقولك : سير عليه بعيرُك يومين، وإن شئت قلت : سير عليه فرسخين يومان)، أيهما رفعته صار الآخر ظرفا ، وان شئت نصبته على الفعل في سعة الكلام لا على الظرف ، كما

---

(١) الإغفال ٦٧/٢.

(٢) نفسه ٦٥/٢.

(٣) المقرب١٦٤.

(٤) البسيط في شرح الجمل ٤٧٨/١-٤٧٩.

(٥) الارتشاف٢٧٠/٢ وقد جمع ابو حيان بين التصريح والتلميح.

(٦) الأشباه والنظائر ٣٧/١.

جاز: يا ضارب اليوم زيداً، أو سائر اليوم فرسخين "(١). فأنابه أحد الظرفين عن الفاعل يعني أنه قد شبه بالمفعول به فأقيم مقامه ، واستعمل استعماله ، قال السيرافي (ت٣٦٨هـ) في تفسير كلام سيبويه السابق : "يعني انك تقيم أيهما شئت مقام الفاعل ، وأيهما أقمته مقام الفاعل فقد جعلته كالمفعول؛ فلذلك شبهته بقولك : سير عليه بعيرك يومين ، والذي تنصبه فيهما يجوز أن تنصبه على الظرف، وأنه مفعول في سعة الكلام... "(٢).

ومنهم المبرد (ت٢٨٥هـ) إذ قال : "واعلم أن هذه الظروف المتمكنه يجوز أن تجعلها اسماء فتقول : يوم الجمعة قمته، في موضع : قمت فيه ، و: الفرسخ سرته ومكانكم جلسته ، وإنما هذا اتساع "(٣). وكذا أبو بكر بن السراج (ت٣١٦هـ) إذ قال: "وتقول: سرت فرسخين يومين ، إن شئت نصبت انتصاب الظروف ، وإن شئت جعلت نصبهما بأنهما مفعولان على السعة ، وعلى ذلك قولك : سير بزيد فرسخان يومين .."(٤) وقال ابن مالك (ت٦٢٧هـ): "ويتوسع في الظرف المتصرف فيجعل مفعولا به مجازاً"(٥). وغيرهم كثير.

أخلص مما عرضناه إلى أن مصطلح النصب على التشبيه بالمفعول به في باب الظرف، أو ما يسمى التوسع او الاتساع في الظرف، او نصبه على المفعول به توسعا أو مجازاً ، يراد به شيء واحد. فما حقيقة نصب الظرف على التشبيه بالمفعول به؟

هذا ما نتناوله في المبحث الأول بعون الله تعالى.

المبحث الأول

حقيقة الظرف المشبه بالمفعول به وتعريفه

لمعرفة ذلك لابد من تلمس وجه الشبه والمشبه به : المفعول به، وهذا يفضي إلى بيان الفرق بين الظرف الباقي على ظرفيته والظرف المشبه بالمفعول به.

أولاً: وجه الشبه بين الظرف والمفعول به:

كل من الظرف والمفعول به يطلبهما الفعل بواسطة حرف، لكن الحرف مختلف فالمفعول به معناه إيقاع الفعل بكذا ، والظرف معناه إيقاع الفعل في كذا وقد بين ذلك ابن أبي الربيع (ت٦٨٨هـ) إذا قال : "ثم أن العرب قد تنصب الظرف نصب المفعول به ، فتشبه : جلست يوم

---

(١) الكتاب ٢٢٣/١ وانظر ٣٥/١.

(٢) شرح السيرافي ٢٠٠٩/٤.

(٣) المقتضب ٣٣٠/٤.

(٤) الأصول٢/٢٥٥-٢٥٦.

(٥) شرح التسهيل ٢٤٣/٢.

الجمعة، بقولك: ضربت زيداً لان زيداًُ اسم منصوب جاء بعد تمام الكلام، يطلبه الفعل بحرف، إلا ترى أن المعنى، أوقعت الضرب بزيد، وأن زيدا ليس مفعولاً، وإنما وقع فعل به، وقولك: جلست يوم الخميس، يوم الخميس اسم منصوب جاء بعد تمام الكلام، والفعل يطلبه من جهة المعنى بحرف الجر والتقدير: أوقعت جلوسي في يوم. وهذا تشبيه بالمفعول (١) فالشبه بينهما أنهما مطلوبان من الحدث بواسطة حرف، والفرق بينهما أن كل واحد منهما ضابطةُ حرف مختص به مخالف للأخر.

ثانياً: الفرق بين الظرف الباقي على ظرفيته والظرف المشبه بالمفعول به:

بم افترق الظرف المشبه بالمفعول به عن الظرف؟

المنصوب على الظرفية يكون على تقدير (في) لا ينفك عن هذا التقدير، أما إذا شبه بالمفعول به فان (في) غير مقدرة معه، ويكون إنتصابه كانتصاب الأسماء على المفعول به، وهذا باب جرى مجرى الفاعل الذي يتعداه فعله إلى المفعولين في اللفظ لا في المعنى) وذلك قولك:

"يا سارقَ الليلةِ أهل الدار"(٢) وتقول على هذا الحد: سرقت الليلةَ أهلَ الدار، فتجري الليلة على الفعل في سعة الكلام، كما قال: صيد عليه يومان، وولد له ستون عاما، فاللفظ يجري على قوله: هذا معطي زيد درهما، والمعنى أنما هو في الليلة، وصيد عليه في اليومين، غير أنهم أوقعوا الفعل عليه لسعة الكلام"(٣).

وقد أوضح الجرجاني (ت٤٧١هـ) الفرق بينهما إذ قال: "أعلم أن الظروف إذا أتسع فيها كان حقيقة الاتساع إلاّ بقدَر فيها حرف الجر الذي هو (في) فيقال: سرت يوم الجمعة، وينزل في التقدير منزلة (زيد) في قولك: ضربت زيداً، ولا تكون (في) مقدرة مع يوم الجمعة كما لا تكون مع (زيد)(٤).

وقال الزمخشري (ت٥٣٨هـ) في فصل (خروج الظرف عن الظرفية): "وقد يذهب بالظرف عن أن فيه معنى (في) اتساعاً فيجري لذلك مجرى المفعول به فيقال: الذي سرته يوم الجمعة، وقال:

ويوم شَهِدْناهُ سُلَيماً وعامراً قليل سوى الطعنِ النهالِ نوافله(٥)

---

(١) البسيط ٤٧٨/١-٤٧٩.

(٢) الرجز في الكتاب ١٧٥/١ والكشاف ٩/١.

(٣) الكتاب/١٧٥.

(٤) المقتصد/٦٤٧/١.

(٥) البيت منسوب في الكتاب ١٧٨/١ الرجل من بنى عامر.

ويضاف إليه: كقولك: يا سارق الليلة أهل الدار ، وقوله تعالى: (بل مكر الليل والنهار) [سبا ٣٣] ولولا الاتساع لقلت: سرت فيه، وشهدنا فيه"(١).

وقال مجد الدين ابن الأثير (ت٦٠٦هـ): "قد اتسعوا في ظروف الزمان فنصبوها نصب المفعول به، وذلك أن يعروها من معنى (في)، كقولك: سرت يوم الجمعة ، كأنك قد جعلت (يوم الجمعة) مسيراً نفسه، بمنزلة قولك: ضربت زيداً(٢)

وقال ابو حيان الأندلسي (ت٧٤٥هـ): "وإذا اتسع في الظروف فاضمرته كان غير مقرون بفي ، نحو في ظروف الزمان:

"ويوم شهدناه سليماً وعامراً"(٣)

ومما يصح كونه ظرف مكان متسعا فيه (المنسك) في قوله تعالى (لكل جعلنا منسكا هم ناسكوه) [الحج٦٧]، على ما ذهب إليه أبو حيان راداً ما ذهب إليه ابن عطية (ت٥٤١هـ تقريبا) من أن المنسك مصدر ميمي(٤)، قال أبو حيان : "قال ابن عطية : (ناسكوه) يعني أن المنسك المصدر، ولو كان الموضع لقال: هم ناسكون فيه . انتهى، ولا يتعين ما قال: إذ قد يتسع في معمول اسم الفاعل كما يتسع في معمول الفعل، فهو موضع اتسع فيه فاجري مجرى المفعول به على السعة، ومن الاتساع في ظرف المكان قوله:

ومشرب أشربهُ رَسِيلِ لا أجَن الماء ولاوَبيلِ(٥).

مشرب: اسم مكان الشرب، عاد عليه الضمير، وكان أصله: أشرب فيه فاتسع فيه فتعدى الفعل الى ضميره"(٦).

ثالثاً: ولكن هل تخلص الظرف المنصوب على التشبيه بالمفعول به من معنى (في) تماماً؟

لا: لانه لو تخلص منها لنصب على أنه مفعول به مباشرة ، ولما احتيج الى القول بانه مشبه بالمفعول به او نحوه.

وهذا واضح من كلام سيبويه السابق: "والمعنى إنما هو في الليلة، وصيد عليه في اليومين ، غير أنهم اوقعوا الفعل عليه لسعة الكلام"(٧).

وأكد ذلك ابن خروف (ت٦٠٩هـ) في شرحه كتاب سيبويه ، فقد نقل عنه ابن مالك (ت٦٧٢هـ): "ونصب الظرف على الاتساع ليس فيه تغير عما كان عليه"(٨) وهو مذهب ابي علي الفارسي.

---

(١) المفصل٧٢ والخزانة٣/١٠٩.

(٢) البديع في علم العربية ١/١/١٥٥.

(٣) الارتشاف ٢/٢٧٠.

(٤) انظر تفسير ابن عطية ١٠/٣١٦.

(٥) الارتشاف٢/٢٧٠.

(٦) البحر٦/٣٨٧.

(٧) الكتاب١/١٧٥-١٧٦.

(٨) شرح التسهيل ٢/٢٤٦

وفي توضيح ذلك يقول ابن يعيش (ت٦٤٣هـ).

"فإذا قلت: صمت اليوم ، وجلست خلفك ، جاز أن يكون انتصابه على الظرف على تقدير (في)، وجاز أن يكون مفعولا على السعة . ولماذا جعلته مفعولا به على السعة فأنت غي‌ر ناو لفي ، بل تقدر الفعل وقع في اليوم كما يؤثر (ضربت) بزيد إذا قلت: ضربت زيداً ، وهو مجازاً ، لان الصوم لا يؤثر من اليوم كما يؤثر الضرب في "زيد"، فاللفظ على (ضربت زيداً)، والمعنى إنما هو في اليوم، وفي خلفك، ولا يخرج عن معنى الظرفية"(١).

وقال الرضي (ت٦٨٦هـ) بعد أن ذكر قضية التوسع في الظرف : "وقد اتفقوا على أن معناه متوسعا فيه وغير متوسع فيه سواء"(٢).

ولا شك أن المعنى المتفق عليه والمراد هنا هو معنى (في).

والدليل على بقاء معنى (في) في الظرف المشبه بالمفعول به ما ياتي:

١ – جواز تعدي الفعل اللازم والمستوفي التعدي إلى الظرف (المشبه بالمفعول به)، وبهذا استدل ابن يعيش قائلاً: "ولذلك يتعدى إليه الفعل اللازم، نحو قام زيد اليوم، والمنتهى في التعدي، نحو: ضربت زيداً اليوم، وأعطيت زيداً درهما الساعة"(٣).

٢ – لزوم إظهار لفظ (في) مع ضمير الظرف إذا ابقي على ظرفيته في حين أنه لا يجوز إظهارها مع اللفظ نفسه إذا أريد به المشبه بالمفعول به، قال ابن مالك: "فان الظرف أصله أن يكون مظروفا بلفظها ، فاستغني عن لفظها بمعناه مع الظاهر ، ولزوم الرجوع إلى الأصل مع الضمير لان الإضمار يرد الشيء إلى أصله "(٤)، ثم مثل له واستشهد عليه فقال: "فعلى هذا يلزم من أضمر الظرف مقصوداً به معنى الظرفية أن يقرنه بفي كقولك في: صمت اليوم، صمت فيه ، فمن قال : صمته علم أنه لم يقصد الظرفية ، أنما قصد جعله مفعولا به توسعا، فمن ذلك قول الشاعر:

ويوما شهدناه سليما وعامراً

قليلٍ سوى الطعن النهال نوافله.

ومنه

فان أنت لم تقدر على أن تهينه فدعه إلى اليوم الذي أنت قادره(٥)

يارب يوم لي لا أظلله

---

(١) شرح المفصل ٤٥/٢.

(٢) شرح الرضي٦٠٢/٢/١.

(٣) شرح المفصل٤٦/٤٥/٢.

(٤) شرح التسهيل٢٤٤/٢

(٥) البيت الوس بن حبناء في ديوان الجماسة للمرزوقي ٦٥٥/٢.

أرمض من تحت وأضحى من علة "(١).

والمعنى: شهدنا فيه، وقادر فيه، وأظلل فيه(٢).

رابعاً: هل هناك فرق في الدلالة بين الظرف المشبه بالمفعول به؟

من استقرائي للنصوص النحوية واللغوية التي تناولت ظاهرة الأتساع في الظرف بنصبه على التشبيه بالمفعول به وقفت على قولين:

الأول: ذهب ابن كيسان إلى أن الظرف المتوسع فيه يفيد التخصيص ، فقد نقل عنه أبو حيان أن الاتساع في الظرف "هو حصر للفعل في الظرف "، فإذا قلت: يوم الجمعة صمته ، فالمعنى أنك اعتمدته بالصوم ولم تصم غيره، وإذا قلت: صمت فيه ، أحتمل أن يكون صمت فيه وفي غيره، وكذلك إذا قلت: سير عليه فرسخان، فالتقدير انه لم يسر إلا الفرسخين لا غيرهما(٣).

الثاني: ذهب يحيى بن حمزة العلوي (ت٧٤٩هـ) الى أن الظرف المتوسع فيه يفيد المبالغة في استغراق الحدث للظرف جميعه، فبعد أن رد على ابي علي والخوارزمي مذهبهما السابق قال : "وعلى هذا إذا قلت: اليوم سرته، كان السير كانه واقع في كله جهة المبالغة فيه"(٤).

ولعل هذا ما أراده السيد الشريف الجرجاني (ت٨١٦هـ)(٥) في حاشيته على الكشاف، فقد فقد نقل البغدادي عنه في الخزانة أن الاتساع يستلزم فخامة في المعنى، فكان عند أرباب البيان بالاعتبار أولى(٦).

ويقوي مذهب العلوي ما نقله أبو حيان من مذهب الكوفيين ان الظرف إذا كان العمل في جميعه فلا ينتصب على الظرفية، وإن كان العمل في بعضه فيجوز نصبه على الظرفية أو على التشبيه بالمفعول به(٧).

أما ما أخذه العلوي (٨) على أبي علي الفارسي (ت٣٧٧هـ) وتابعيه كابن مالك ، والرضي (ت٦٨٦هـ)(٩). كما سبق . من انه لافرق بينهما وان المعنى واحد ، فقد رد العلوي على أبي على والخوارزمي بأمرين:

أحدهما: انه يذهب بفائدة المجازات والاستعارات والبلاغة.

---

(١) شرح التسهيل ٢/٢٤٥.

(٢) انظر الهمع٣/١٦٧.

(٣) الارتشاف ٢/٢٧١-٢٧٢.

(٤) أحد نحاة اليمن . أنظر أئمة اليمن٢٩٩.

(٥) شرح العلوي١/١٤٠.

(٦) ينظر بغية الوعاة٢/١٩٦

(٧) الارتشاف٢/٢٧٠.

(٨) التخمير ١/٤٠٤.

(٩) شرح الكافية ١/٢/٦٠٢.

والأخر : أن ضرورة اللفظ تقتضي التفرقة بينهما فلا بد من فرق بين عدم الحرف ووجوده في مثل: اليوم سرته، وسرت فيه.

فالذي ظهر لي جليا مما تقدم أن أبا علي ومن تبعه يفرقون بينهما وان ما ذكره العلوي لا يخفى على أبي علي ومن تابعه ، هذا واضح من حديث أبي علي عن الظرف المشبه بالمفعول به اتساعا، أما كلامه هنا فأرى انه متوجه إلى جانب الاتفاق في المعنى بين الظرف الباقي على ظرفيته والظرف المشبه بالمفعول به وهو اشتراكهم ا في معنى (في) النحوي فانه كان يقارن بين إضافة اسم الفاعل إلى (الليلة)، على أنها من باب التوسع ، وأن الظرف هنا مشبه بالمفعول به ولازال فيه معنى (في)، ثم أضيف إليه في قول الراجز:

"يا سارق الليلة أهل الدار"

وإضافة المصدر إلى (الساعة) في قوله تعالى: {وَتَبَارَكَ الَّذِي لَهُ مُلْكُ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ وَمَا بَيْنَهُمَا وَعِندَهُ عِلْمُ السَّاعَةِ وَإِلَيْهِ تُرْجَعُونَ } [الزخرف٨٥]، على ان (الساعة) مفعول به على الحقيقة أضيف إليه وليس فيه معنى (في) "قال" وليس إضافة اسم الفاعل هاهنا كإضافة المصدر إلى الساعة . "لان الساعة مفعول به على الحقيقة ، وليس على أن جعل الظرف مفعولا به على السعة ألا ترى أن الظرف إذا جعل المفعول به على السعة فمعناه متصل فيه معنى الظرف؟ فلو جعلته ظرفا لكان المعنى: يعلم في الساعة، فلم يكن بالسهل.

لان القديم سبحانه يعلم في كل وقت، فإنما معنى (الساعة): يعرفها، وهي حق⁽¹⁾.

وهذا واضح عند العلماء الذين عرضوا لهذه المسالة ، كسيبويه، والسيرافي وابن يعيش ، وغيرهم ، دون أن ينكر ابي علي وتابعوه أوجه الاختلاف ، وإلا ما كان لحديثه وحديثهم عن الاتساع والنصب على التشبيه بالمفعول به معنى.

والذي اخلص إليه في الفرق بين الظرف والظرف المشبه بالمفعول به أن الظرف هو على تقدير (في)، وأن المشبه بالمفعول به لا تقدر فيه (في)، لغرض التخصيص أو المبالغة والاستغراق مع إمكان تقدير (في) متى أراد المتكلم ذلك؛ فهو ماز ال متعلقا بنوع من التعلق بالظرفية لأنه على معنى (في) بخلاف المفعول به فانه قد فارق الظرفية تماما؛ النيه والنية لا تقدر معه (في) وليس للمتكلم إختيار ذلك، ولا هو معناها، وان كان لفظه لفظ الظرف ، وهذا يدل على وجود ألفاظ من هذا القبيل (أي: أسماء زمان ومكان) انسلخت من معنى (في) فلم تعد ظروفا ، ولا ظروفا مشبهة بالمفعول به ، كالذي تقدم من كلام أبي علي على (الساعة)، وكذا كلامه على (حيث) في قوله تعالى (اللهُ اعلمُ حيثُ يجعلُ رسالتهُ) [الانعام١٢٤]⁽²⁾ فقد ذهب في

---

(1) الحجة للقراء السبعة ٢٠/١.

(2) وقد ذكرها ابو علي في قراءة (رسالاته) ولا تأثير لذلك في موضع الشاهد.

في كتابه (إيضاح الشعر) إلى أنها مفعول به والمعنى : اللهُ يعلمُ مكانَ رسالاتهِ وأهل رسالته [١] وكان أبو علي قد ذكر بعض الشواه د الشعرية التي جاءت فيها (حيث) مفعولا به منها قول الشماخ:

وحلأهّا عن ذي الاراكةِ عامُر أخو الخَضّرِ يرمي حيثُ تكوى النواحز [٢]

قال: "القول في (حيث) ان موضعه نصب بأنه مفعول به ، ألا ترى أنه ليس يريد انه يرمي في ذلك المكان وإنما يريد أنه يرميه، فهو مفعول به وإذا كان مفعولا به كان اسما ولم يكن ظرفاً"[٣] اخلص في ختام هذا المبحث إلى الفرق بين ثلاثة مصطلحات لثلاثة أسماء منصوبه:

الأول: الظرف: وهو على معنى (في) وتقديرها مطلقاً.

والثاني: المفعول به: وهو ليس على معنى (في) ولا تقدر فيه مطلقا.

الثالث : الظرف المشبه بالمفعول به : وهو على معنى (في) من دون تقديرها مع إمكان تقديرها متى أريد ذلك، فإن قدرت فهو ظرف، وأن لم تقدر فهو مشبه بالمفعول به لبقاء معنى (في).

وبناء على ذلك يمكننا ان نعرف الظرف المشبه بالمفعول به أنه:

ما وافق الظرف في اللفظ، وفي اشتماله على معنى (في)، وخالفه بخلوه منها في التقدير . أو: هو الظرف الذي خلا من تقدير (في).

المبحث الثاني

حكم تشبيه الظرف بالمفعول به، وموانع التشبيه

من تتبعنا لظاهرة تشبيه الظرف بالمفعول به نستطيع القو ل إن له ثلاثة أحكام جائز، وواجب ، وممتنع.

وقد تبين فيما سبق ان نصب الظرف على التشبيه بالمفعول به أمر جائز في الأصل فان الظرف المنصوب يجوز حمله على التشبيه بالمفعول به ، قال سيبويه . رحمه الله تعالى . في (باب الفاعل الذي يتعداه فعله إلى مفعول): "ويتعدى إلى الزمان . وذلك قولك : قعد شهرين، وسيقعد شهرين، وتقول: ذهبت أمس وسأذهب غداً فأن شئت لم تجعلها ظرفا فهو يجوز "[٤].

وقال أبو سعيد السيرافي موضحاً ذلك: "فأذا قلت صمت اليوم، جازاً أن يكون ظرفاً وجاز أن يكون مفعولا على السعة، واللفظان واحد والتقديران مختلفان"[٥].

---

(١) إيضاح الشعر ٢٠٦.

(٢) ديوان الشماخ ١٨٢.

(٣) إيضاح الشعر٢٠٠٤.

(٤) الكتاب ٣٥/١.

(٥) شرح الكتاب ٨٨٤/٢ط.

وقال أبو علي : "واعلم أن هذه الظروف يجوز أن يتسع فيها فتنصب نصب المفعول به"(١)، وصحح ابن الأثير (ت٦٠٦هـ) ذلك فقال : "ولك أن تجعل ظروف المكان مفعول على السعة، كما فعلت ذلك في الأزمنة ، تقول: سرت أمامك ، فتجعل أمامه مسيراً نفسه فإذا أخبرت عنه بالذي قلت: الذي سرته أمامك، ولو كان ظرفاً لقلت: الذي سرت فيه أمامك"(٢).

وهذا الجائز كثير الورود في الكلام ، قال عنه ابن السراج : "وهذا الاتساع أكثر في كلامهم من أن يحاط به "(٣) فالأصل الجواز ، وهو كثير ، ففي قولنا صمت اليوم ، جواز الوجهين فـ(اليوم) منصوب على الظرفية أو على التشريه بالمفعول به.

أما الواجب ففي ثلاثة مواضع.

الموضع الأول: في حال الإضافة إلى الظرف ، والمراد إضافة المصدر أو الوصف المشتق إلى ظرفه(٤) فإذا أضيف إليه فهو اسم مشبه بالمفعول به لا غير، ولا يصح حمله على الظرفية ، فإذا قلنا : يا صائم اليوم ، نرجو لك القبول ، فان (اليوم) ليس فيه إلا وجه واحد، وهو أنه مشبه بالمفعول به أضيف إليه، قال سيبويه : "ولكن كما تقول : يا سارق الليلة زيداً الثوب لم تجعلها ظرفاً "(٥) ويظهر لي أن العلماء قد اتفقوا على هذا الحكم ، لكنهم انقسموا في تعليل ذلك وتوضيحيه الى مذهبين:

أحدهما : من ذهب إلى جواز مجيء الإضافة على معنى (في)، وهم السيرافي ومن نحا نحوه كابن مالك وابن هشام كما سيأتي إن شاء الله قال أبو سعيد موضحا كلام سيبويه السابق : "يريد أنك إذا قلت: يا سارق الليلة، فقد جعلتها مفعولا به على السعة لا غير، وأضفت إليها اسم الفاعل كما تقول : يا ضارب زيد، وإذا قلت: سرقتُ عبد الله الثوب الليلة ، جاز أن تكون (الليلة) مفعولة على السعة وجاز أن تكون ظرفا ، فإن لم تجعلها ظرفا فقد صيرتها بمنزلة : يا سارق الليلة ، فإن قال قائل : لما جاز أن تكون (الليلة) ظرفا إذا لم تضعف ، ولا يجوز أن تكون ظرفاً إذا أضفت إليها؟ قيل له: معنى الظرف ما كانت [معه] (في) مقدرَّة محذوفة، فإذا ذكرنا (في) او حرفا من حروف الجر، فقد زال عن ذلك المنهاج ، فأذا أضفناه فقد صارت الإضافة بمنزلة حروف الجر ، فخرج من أن يكون ظرفاً(٦).

فواضح هنا مراد أبي سعيد أن الإضافة تأتي على معنى (في)، وذلك إذا كان المضاف إليه ظرفاً للمضاف، فإذا أضيف إلى الظرف ، فهذا يساوي التصريح بحرف الجر (في) أي إن

---

(١) الايضاح ٢٠٠٩.

(٢) البديع ١٦٤/١/١.

(٣) الاصول ٥٥/٢.

(٤) انظر شرح الكافية للرضي ٦٠٢/٢/١.

(٥) الكتاب ٤١/١.

(٦) شرح السيرافي ٣٣٢/٢.

الإضافة معاقبة لحرف الجر ، فإذا صرحنا بحرف الجر (في) لم يعد الظرف ظرفاً ، لان شرطه عدم التصريح بـ (في) بل تبقى منوية مقدرة ، وكذلك الأمر إذا أضيف إلى الظرف لم يعد ظرفا ، لان الإضافة معاقبة لحرف الجر قائمة مقامه.

وهذا هو ما فهمه ابن يعيش (ت٦٤٣هـ)، إذ أوضح المسالة بقوله : "إذا جعلته مفعولا جازت الإضافة إليه، من دليل قولهم:

""يا سارق الليلة أهل الدار "[١] أضافوا اسم الفاعل الى الليلة ، كما تقول : يا ضارب زيد ، فإذا أضفت لا يكون إلا مفعولا على السعة، وإنما امتنعت الإضافة إلى الظرف، لان معنى الظرف ما كانت فيه (في) مقدرة محذوفة، فإذا صرحنا بـ (في) او بغيرها من حروف الجر فقد زال عن ذلك المنهاج وإذا أضفنا إليه فقد صارت الإضافة بمنزلة حروف الجر فخرج من أن يكون ظرفا فاعرفه"[٢] فالإضافةممتنعة إلى الظرف الباقي على ظرفيته، لأنها ممتنعة على معنى (في).
على أن ابن يعيش قد خالف ذلك في باب المجرورات إذ ذهب إلى أن الإضافة لا تكون الا على معنى أحد حرفين هما اللام و(من)[٣]

فعلى هذا المذهب (مذهب من يجيز ورود الإضافة على معنى في) العلة في وجوب تشريه الظرف المضاف اليه بالمفعول به هي ان الإضافة له معاقبة لحرف الجر في) فكاننا إذا أضفنا اليه ذكرنا حرف الجر ، والظرف لا يجوز أن يذكر معه (في)، فان ذكر لم يعد ظرفا ، بل خرج عن الظرفية الى شيء آخر فلم يبق إلا أن يكون ظرفا مشبها بالمفعول به وذلك على اعتبار أنه من باب إضافة المصدر أو الوصف المشتق إلى منصوبه وهو أما أن يكون منصوبا على الظرفية أو على شيء آخر وإذ قد ثبت انه ليس بظرف فقد علم أنه ظرف مشبه بالمفعول به لاغير.
والأخر : من ذهب الى عدم مجيء الإضافة على معنى (في)، كابي علي الفارسي ومن نحا نحوه. قال ابو علي (ت٣٧٧هـ): "وإذا أضفت إلى شيء منه فقلت : يا سائر اليوم ويا ضارب اليوم لم يكن إلا اسما وخرج بالإضافة إليه عن أن يكون ظرفا لأنها إذا كانت يمنع الإضافة إليها"[٤]

فالظاهر انه بنى ذلك على أساس أن الإضافة لا تكون إلا على معنى احد حرفين هما اللام و(من)، فإذا قدرنا أن المضاف إليه ظرف في بعض المواضع فهذا يعني ان الإضافة على

---

[١] (١) سبق تخريجه.

[٢] (٢) شرح المفصل ٢/٤٦.

[٣] (٣) شرح المفصل٢/١١٩.

[٤] (٤) الايضاح٢٠٩.

معنى (في). وهذا خروج عن منهاج الإضافة؛ لذا كان لابد من الحكم على الظرف المضاف إليه بأنه مشبه بالمفعول به، حتى لا يخرج عن ذلك المنهاج.

وفي بيان ذلك يقول صدر الخوارزمي (ت٦١٧هـ) "المفعول به مما يضاف إليه، تقول: ضرب عمرو زيد شديد وأكرم بكر خالدا، وإكرام خالد بكر حسن ، والظرف لا يضاف إليه فلا يقال: صلاة طلوع الشمس ، لا تجوز وإفطار غروب الشمس حرام وأنت تعني الصلاة في وقت طلوع الشمس ، والإفطار في وقت غروبها ، بل لو أجزت ذلك لا جزته وقد أخرجت (طلوع الشمس) و(الغروب) عن الظرفية؛ وهذا لان الإضافة إما بمعنى اللام ، أو بمعنى (من)، وهذا ينفي الإضافة إلى الظرف؛ لأنه لو أضيف إلى الظرف لكانت الإضافة بمعنى (في)، وبينهما تضاد وتناف"⁽¹⁾.

من هذا يظهر ان علة وجوب تشبيه الظرف المضاف إليه على هذا المذهب هي أن الإضافة لا تأتي على معنى (في).

والراجح هو المذهب الأول الذي يجيز أصحابه مجيء الإضافة على معنى (في) لما يأتي:

١ - كلام سيبويه المتقدم لا يدل امتناع الإضافة على معنى(في).

٢ - فهم السيرافي الواضح لنص سيبويه، وهو اقرب إليه من غيره من النحويين.

٣ - قد ثبت لنا في المبحث الأول من هذا البحث إن الظرف المشبه بالمفعول به هو ما وافق في اشتماله على معنى (في) فالذين هربوا منه وقعوا فيه.

٤ - ما أخذه ابن مالك على النحويين من إغفالهم الإضافة التي على معنى (في) وأكد أنها ثابتة في الكلام الفصيح بالنقل الصحيح واستشهد على ذلك بشواهد كثيرة ⁽²⁾ وتبعه ابن هشام⁽³⁾.

وأيا كان التعليل فالمتفق عليه أن الظرف إذا أضيف اليه فقد وجب تشبيهة بالمفعول به ومن الشواهد التي ذكرها النحاة على الظرف المشبه بالمفعول له وجوبا لكونه أضيف إليه ما يأتي:

قوله تعالى: {بَلۡ مَكۡرُ ٱلَّيۡلِ وَٱلنَّهَارِ} [سبا ٣٣]، فقد أضيف المصدر (مكر) إلى معمولة المشبه بالمفعول به (الليل)، قال الجرجاني (ت٤٧١هـ): "تقدر: بل مكر الليل والنهار ، على ان يكون نصبهما نصب زيد في قولك : ضربت زيداً، ثم تضيف المصدر إلى الليل والنهار المجعولين بمنزلة المفعولين على الاتساع فتقول : بل مكر الليل والنهار "⁽⁴⁾وجوز أن يكون هذ ا من باب إضافة المصدر إلى فاعله ، كما يقال: نهارك صائم ، وليلك قائم ، كأنُه قيل مكر ليلكم ونهاركم فكأنهما يمكران توسعا⁽⁵⁾.

---

(١) التخمبير٣٠٤٠.

(٢) انظر شرح التسهيل٣/٢٢١-٢٢٢.

(٣) أوضح المسالك٣/٨٥-٨٦

(٤) المقتصد٨ /٦٤٩.

(٥) المقتصد ١/٦٤٩.

ومنه قوله تعالى: {مَٰلِكِ يَوۡمِ ٱلدِّينِ} [الفاتحة٤] قال ابن يعيش : "ف(يوم الدين) ظرف جعل مفعولا على السعة، ولذلك أضيف إليه"⁽¹⁾.

وقوله تعالى: {تَرَبُّصُ أَرۡبَعَةِ أَشۡهُرٖ} [البقرة٢٦٦] على أن المصدر أضيف إلى المشبه بالمفعول به (أربعة)، والتقدير: إمضاء أربعة أشهر بتربص⁽²⁾.

وقوله تعالى: {وَإِنۡ خِفۡتُمۡ شِقَاقَ بَيۡنِهِمَا} [النساء٣٥] قال الزمخشري: "أصله: شقاقا بينهما ، فأضيف الشقاق إلى الظرف على طريق الاتساع"⁽³⁾

ومن الشعر . فضلاً عما سبق – قوله:

رب ابن عم لسليمي مشمعل طباخ ساعات الكرى زاد الكسل ⁽⁴⁾

قال الأعلم الشنتمري (ت٤٧٦هـ): "الشاهد فيه إضافة (طباخ) إلى الساعات ونصب الزاد على التعدي ، والتقدير : طباخ ساعات الكرى ، على تشبيه الساعات بالمفعول به ، لا على الظرف "⁽⁵⁾. ووضح ابن أبي الربيع (ت٦٨٨هـ) الشاهد بقوله : "بنصب (زاد) وإضافة إلى (ساعات).

والإضافة لا تصح الا بعد التشبيه بالمفعول به؛ لان الظرف في تقدير حرف الجر ونيته من الإضافة على حسب ما يمنع من الإضافة ملفوظا به".

الموضع الثاني: إذا تعدى الفعل إلى الضمير الظرف، قال الخوارزمي (ت٦١٧هـ): "فإذا أضيف إلى المفعول فيه و تعدى الفعل إلى مضمره فقد تم كونه مفعولا عن الظرفية "⁽⁶⁾. واستشهد عليه بقول الشاعر.

"ويوم شهدناه سليما وعامرا"

وقال الفرخان (ت القرن السابع الهجري) موضحا ومعللاً: "وقد يتسع في الظرف فينزل منزلة المفعول الصريح فينصب نصبه على ما علمت، فان أضمرت فقلت: يوم الاثنين قمته لم يكن إلا ذاك؛ لان الضمير ليس مصوغا للظرفية ولا مغلبا عليه هي"⁽⁷⁾.

---

(١) شرح المفصل٢/٤٦.

(٢) شرح التسهيل لابن مالك٢/٢٤٤.

(٣) الكشاف ١/٢٦٧.

(٤) الرجز لجبار بن جزء، أخي الشماخ بن ضرار كما جاء في ديوان الشماخ ٣٨٩.

(٥) الخزانة٤ /٢٣٣-٢٣٤.

(٦) البسيط١/٤٨٠.

(٧) التخمير١/٤٠٤.

ومنه قوله تعالى: "فمن شهد منكم الشهر فيلصمه) [البقرة ١٨٥] قال العكبري: والهاء في فليصمه ضمير الشهر ، وهي مفعول به على السعة ، وليست ظرفا ، إذا لو كانت ظرفا لكانت معها (في)(١).

الموضع الثالث : إذا كان الحديث يستغرق الظرف جميعه . وهذا مذهب الكوفيين فيما نقل عنهم ابو حيان ، قال: "وتقدم"(٢) ان من مذهب الكوفيين أن الظرف إذا كان العمل في جميعه (فلا ينتصب)(٣) ظرفا، وان كان في بعضه جاز أن ينتصب على الظرف وعلى التشبيه بالمفعول به ولم يفصل البصريون بل أجازوا يهم أن يكون مفعولا على السعة"(٤).

ويؤيد هذا ما نقله العلوي عن الكوفيين حين بين الفرق بين الظرف والظرف المشبه به ، وهو أن المحققين من أهل الكوفة يرون أن ما كان من المعاني مستوعبا لظرفه حسن فيه الرفع ، مثل: الصيام اليوم ، والاعتكاف اليوم ، وما كان من المعاني غير مستوعب لظرفه حسن فيه النصب، مثل: الأكلُ اليومَ، والشربُ اليومَ(٥).

أما امتناع حمل الظرف على المشبه بالمفعول به فقد أشار ابن مالك في شرح التسهيل إلى وجود موانع بقوله: "... وإذا ثبت من كلامهم التوسع بجعل الظرف المتصرف فاعلاً ومفعولاً به ومضافاً إليه على معنى الفاعلية والمفعولية لزم من ذلك جواز الحكم عليه في حال النصب بأنه مفعول به تجوزا ما لم يمنع من ذلك مانع"(٦).

وقد تتبعت هذه المواضع التي لا يجوز أن يحمل فيها الظرف على المفعول به ، بل يجب أن يبقى ظرفاً محضاً، فوقفت منها على ما يأتي:

الموضع الأول : أن يكون عامل الظرف حرفاً أو اسماً جامداً: قال أبو حيان : "فإن كان العامل في الظرف حرفًا أو اسًما جامداً بما فيه من معنى الفعل ، وهو قليل ، فلا يتوسع فيه مع شئ منها"(٧) وقد نقل السيوطي الإجماع على ذلك ثم علله بقوله: "... لأن التوسع فيه تشبيه بالمفعول بالمفعول به، والحرف والجامد لا يعملان في المفعول به"(٨).

---

(١) المستوفي١/٢٧٣.

(٢) التبيان١/١٥٢.

(٣) انظر الارتشاف٢/٥٦-٥٧.

(٤) الارتشاف٢/٢٧٠

(٥) من حاشية (٣) من التخمير ٤/٤٠٤.

(٦) شرح التسهيل٢/٢٤٤.

(٧) الارتشاف٢/٢٧٢.

(٨) الاشباه والنظائر ١/٣٧.

ومثال الظرف العامل فيه حرف: (اليوم) في قوله تعالى: {وَلَن يَنفَعَكُمُ الْيَوْمَ إِذ ظَّلَمْتُمْ أَنَّكُمْ فِي الْعَذَابِ مُشْتَرِكُونَ} [الزخرف ٣٩]، إذا كان العامل في الظرف (لن)، وقد أجاز ذلك ابن الحاجب (ت ٦٤٦هـ) في أحد وجهين ، إذ قال: "ويجوز أن يكون العامل ما في (لن) من معنى النفي ، أي: انتفى في هذا اليوم النفع"(١)، فعلى هذا الوجه لا يجوز أن يكون (اليوم) مشبها بالمفعول به ، لأن العامل حرف.

ومنه أيضاً: (غداة) في قوله كعب بن زهير:

وما سعاد غداة البين إذ رحلوا   إلا أغنَّ غضيض الطرف مكحول(٢)

فعلى مذهب من يعلقه ب (ما) النافية لا يجوز أن يحمل على التشبيه بالمفعول به ، لأن عامله حرف(٣)

وأما مثال الظرف الذي عامله اسم جامد ف (إذ) في قوله ليلى الأخيلية:(٤)

فلا يبعدُنّكَ اللهُ توبةَ هالكا أخا   الحربِ إذ دارتْ عليه الدوائرُ (٥)

وإن كان تأويل التعلق مع (ما) بفعل، ومع (أخا) بمشتق، لأن التأويل(٦) مجاز، والنصب على التشبيه بالمفعول به مجاز أيضاً "فيكثر المجاز فيمنع منه".

هذا مع كون الظرف (إذ) غير متصرف، وهذا مانع آخر كما سيتبين في الموضع الثاني.

الموضع الثاني : إذا كان الظرف غير متصرف ، سواء كان للزمان أو المكان كسحر وعند (٧). والظرف المتصرف هو الذي يستعمل ظرفا وغير ظرف ، وغير المتصرف هو الذي لزم النصب على الظرفية أو مشبهها من الجر بمن نحو: عند، ولدن(٨).

قال ابن يعيش (ت ٦٤٣هـ): "ولا يكون هذا الاتساع إلا في الظروف المتمكنة ، وهي ما جاز رفعها ... كاليوم والليلة ونحوهما من الأزمنة ، وخلف، وقدام وشبههما من الأمكنة ، فأما غير المتمكنة نحو: سحر وبكرة، إذا أريد بهما من يوم بعينه ، وعند وسوى ونحوهما مما تقدم وصفه ، فإنه لا يجوز فيهما الاتساع، فإذا قلت: قمت سحر، وصليت عند محمد ، لم يكن في نصبهما إلا وجه واحد، وهو الظرفية"(٩).

---

(١) الامالي النحوية لابن الحاجب ٥٢/١.

(٢) أنظر المغنى ٥٧٢.

(٣) أنظر المغنى ٥٧٢.

(٤) هذه رواية البيت في امالي الزجاجي ٧٨.

(٥) ينظر اعراب الجمل واشباه الجمل ١,٣,٥، ٣.

(٦) الاشباه والنظائر ٣٧/١.

(٧) المساعد ٥٣٧/١.

(٨) شرح ابن عقيل على الفية ابن مالك١٩٨/٢-١٩٩.

(٩) شرح المفصل ٤٦/٢

من هذا نعلم أن الظروف غير المتصرفة سواء كانت للزمان أم المكان لا يجوز حملهما على التشبيه بالمفعول به، لأنها لا تخرج عن الظرفية ، أما قول سيبويه : "... فهو يجوز في كل شيء من أسماء الزمان كما جاز في كل شيء من أسماء الحدث"(١) فمراده: على الأكثر، قال أبو سعيد في شرحه : "فإنه أراد الأكثر ، لأن في الزمان م ا لا يستعمل إلا ظرفاً كسحر يومك "(٢). وعلى ذلك يحمل قوله أبي بكر بن السراج: "وكل ما كان من أسماء الزمان يجوز أن يكون اسما ، وأن يكون ظرفاً"(٣).

الموضع الثالث : إذا كان الفعل متعدياً إلى ثلاثة مفعولات ، لئلا يؤدي ذلك إلى الخروج عن الأصول، وعدم النظر . وهو مذهب أبي على الفارسي ، وابن مالك، خلافاً للجمهور . فقد وضح أبو علي (ت ٣٧٧ هـ) أن الفعل اللازم يشبه بما يتعدى إلى مفعول ، والمتعدي إلى مفعول يشبه بما يتعدى إلى مفعولين ، والمتعدي إلى مفعولين يشبه بما يتعدى إلى ثلاثة ، ثم قال : "فإن كان الفعل يتعدى إلى ثلاثة مفعولين، لم يجز أن يتسع في الظرف فتنصبه نصب المفعول به ، نحو : أعلم الله زيداً عمراً خير الناس اليوم ، ألا ترى أنك لو اتسعت في الظرف هنا فنصبته نصب المفعول به لصار الفعل متعدياً إلى أربعة مفعول به وهذا يمتنع لخروجه عن الأصل، إذ ليس في الأفعال ما يتعدى إلى أربعة مفعولين به ... فلما كان الاتساع في هذا يؤدي إلى الخروج عن الأصول ويصير إلى ما لا نظير له ولا مثل، لم يجز "(٤).

وقال ابن مالك : "جواز تعدي ذي ثلاثة إلى ظرف على أنه مفعول به يستلزم مشبها دون مشبه به، لأنه إذا فعل ذلك بما له مفعول واحد ومفعولان لم يعدم أصلاً يحمل عليه ، بخلاف نصبه ما له ثلاثة، فإنه يلزم منه فرع لا أصل له، ومشبه دون مشبه به، فوجب منعه"(٥).

ومذهب الجمهور وسيبويه جواز التوسع في هذا ، قال ابن مالك : "وهذا التوسع في باب (أعلم) جائز على ظاهر قول سيبويه ، لأن التوسع يجوز ولا يسلم باحتياجه إلى مشبه به (٦) ولم يبالوا بعدم النظير، لأنه مجاز. وذكر الرضي أنه لم يجوزه إلا الأخفش.

وأرى أن الصواب ما ذهب إليه أبو على وابن مالك، لما يأتي:

١ – عدم الخروج على الأصل ، لعدم النظير قال الرضي ناقلاً تعليل المانعين : "قالوا : لأنه يخرج إلى غير أصل ، إذ ليس معنا متعد إلى أكثر من ثلاثة "(٧)، وقال ابن مالك : "فإنه يلزم منه فرع لا أصل له، ومشبه دون مشبه به، فوجب منعه"(٨).

---

(١) الكتاب١/٣٥.

(٢) شرح الكتاب٢/٢٨٦.

(٣) الاصول١/١٩٤.

(٤) الاغفال٢/٦٦.

(٥) شرح التسهيل٢/٢٤٦.

(٦) شرح الرضي١/٢/٦٠٢

(٧) شرح الرضي١/٢/٦٠٢.

(٨) شرح التسهيل لابن مالك٢/٢٤٦.

٢ - أن التوسع مجاز، والمجاز لا بد له من حقيقة ، فإذا لم تكن ثم حقيقة فلا مجاز ، قال ابن جني : "الحقيقة ما أقر الاستعمال على أصل وضعه في اللغة . والمجاز ما كان بضد ذلك"(١) فالمجاز ليس على إطلاقه.

أما إذا كان الفعل متعدياً إلى مفعولين فيجوز التوسع في الظرف فيشبه بالمفعول به ، وقد عرضنا بعض النصوص الدالة على ذلك فيما سبق ، وقد أجاز سيبويه : سرقت عبد الله الثوب ألليله، وقال: "تجعله ظرفاً ولكن كما تقول: يا سارق الليلة زيداً الثوب لم تجعلهما ظرفا "(٢). وشرح وشرح السيرافي ذلك فقال : "يعني لا تجعل الليلة ظرفاً ولكنك تجعلها مفعولاً على السعة ، وقوله: (لا تجعلهما ظرفاً) يعني أن : سرقت عبد الله الثوب الليلة ، يتعدى إلى ثلاثة مفعولين إذا لم تجعلها ظرفاً وجعلتها مفعوله على السعة ، وذكر ضمير الليلة في قوله : (لا تجعله ظرفاً)، لأنه أراد الوقت ، أو هذا اللفظ "(٣). وهو ما ذكره أبو علي جلياً وقد سبق . ويقول ابن الأثير (ت ٦٠٦هـ) في بديعه : "وان كان الفعل يتعدى إلى مفعول أو مفعولين تعدى إلى الظروف المتسع فيها، تقول: ضربت زيدا يوما الجمعة، وأعطيت زيدا ثوبا يوم السبت ..." (٤). وذهب ابن عصفور عصفور (ت٦٦٣هـ) إلى عدم التوسع في الظرف إلا إذا كان عامله فعلا غير متعد أو متعداً إلى واحد . وهو خلاف ما عليه سيبويه والجمهور وهو واضح من كلامهم ومثلهم . وقال الرضي (ت٦٨٦هـ): "وجوزه الأكثرون"(٥). أي في المتعدي إلى اثنين.

الموضع الرابع: ان يكون العامل في الظرف (كان) أو أحدى أخواتها: نقل أبو حيان (ت ٧٤٥هـ) أن هذا مبني على الخلاف (هل تعمل كان في الظرف أو لا؟) فإن قلنا : لا تعمل، فلا توسع ، وإن قلنا تعمل فالذي يقتضيه النظر أنه لا توسع أيضاً (٦). وقد علل السيوطي (ت ٩١١هـ) ذلك بقوله: "لأنه يكثر المجاز فيها ، لأنها أنما رفعت المبتدأ ونصبت الخبر تشبيهاً ب الفعل المتعدي إلى واحد فعملت بالتشبيه ، وهو مجاز ، فإذا نصبت الظرف أتساعاً كان مجازاً ، فيكثر المجاز ، فيمنع منه "(٧). ولكنه نقل من ألهمع عن ابن عصفور جواز التوسع مع كان كسائر الأفعال، فتنصب الظرف على التشبيه بالمفعول به (٨). وقال الرضي : "وجوزوا في الأفعال الناقصة نحو : يوم الجمعة ليسه زيد قائماً"(٩)، وأرى أن الراجح ما ذهب إليه أبو حيان والسيوطي من عدم جواز

---

(١) الخصائص٢/٤٤٢.

(٢) الكتاب١/٤١.

(٣) شرح السيرافي٢/٣٢٩.

(٤) البديع١/١/١٥٥.

(٥) شرح الكافيه١/٢/٦٠٢.

(٦) الارتشاف٢/٢٧٢.

(٧) الاشباه والنظائر ١/٣٧.

(٨) الهمع٣/١٦٩.

(٩) شرح الرضي١/٢/٦٠٣.

التوسع في الظرف الذي عامله (كان)، لئلا يكثر المجاز . تلك هي موانع ألتشبية التي وقفت عليها عند عامة النحاة وذهب الرضي إلى أن الظروف كلها متوسع فيها ، فهو يرى أن ا لظرف في الأصل مفعول به بواسطة حرف الجر (في)، ثم لما حذف الحرف صار الظرف مفعولاً به بلا واسطة : "والذي أرى أن جميع الظروف متوسعً فيها ، فقولك: خرجت يوم الجمعة ، كان في الأصل: خرجت في يوم الجمعة ، كان (يوم الجمعة) مع الجار مفعولاً به بسبب حرف الجر ، ثم صار مفعولاً به من غير واسطة حرف في اللفظ، والمعنى على ما كان"(١).

المبحث الثالث

فوائد تشبيه الظرف بالمفعول به

إذا حمل الظرف على المفعول به توسعاً فإن لذلك فوائد عدة تتخلص في انه أصبح اسماً غير لازم النصب على الظرفية، بل تتعاوره المعاني الإعرابية من فاعلية ، ومفعولية / وابتداء وخبر ، وإضافة إليه ، وغير ذلك ، وقد سبقت إشاره ابن مالك الى ذلك ، ولكن هذا موضع جمعها وترتيبها، فنذكر فيما يأتي ما ذكره النحاة من هذه الفوائدة:

الفائدة الأول : جواز الكناية عنه بالضمير مباشرة دون حرف الجر (في): لانه أشبه المفعول به، فإذا كان ظرفا فلا بد من ذكر (في)، قال ابو بكر بن السراج (ت٣١٦هـ): "وتبين لك هذا في الكناية أنك إذا قلت : قمت اليوم ، فتنصبه نصب المفعول به على السعة ، فكنيت عنه قلت ، وإذا نصبته الظروف قلت: قمت فيه"(٢).

وتعليل ذلك أن الإضمار يرد الأشياء إلى أصولها فاعتقاد ان اللفظ مشبه با لمفعول به يلزم منه عدم ذكر (في)، فنقول يوم الجمعة صمته، كما يقال: زيد ضربته، من دون ذكر ل(في)؛ لان الأصل في المفعول به من دونها ضربت زيداً واعتقاد أن اللفظ ظرف يوجب ذكر (في) فنقول: يوم الجمعة صمت فيه؛ لان الأصل في الظرف أنه على معنى (في)، لكن استغنى عنها مع الاسم الظاهر ، أما مع الضمير فليزم العودة إلى الأصل لان الاضمار يرد الأشياء إلى أصولها(٣) وهذا يعني انه قد جعل مفعولا به توسعا ، قال ابن عصفور : "فإن الفعل إذ ذاك يصل الى ضميره بنفسه نحو قوله:

ويوم شهدناه سليما وعامراً قليلا سوى الطعن النهال نوافله(٤)

---

(١) نفسه.

(٢) الاصول١/١٩٤

(٣) انظر شرح المفصل ٢/٤٦.

(٤) سبق تخريخه البيت.

الفائدة الثانية: جواز الإسناد إليه فينوب عن الفاعل، ويخبر عنه، وهذا لا يصح الا بعد التوسع في الظرف ونصبه على التشبيه بالمفعول به ، قال ابن السراج : "وإذا وقع موقع المفعول جاز ان يقوم مقام الفاعل فيما لم يسم فاعله، الا تراهم قالوا: صيد عليه يومان، وولد له ستون عاما"(١).
وقال السيرافي : "فإذا جعلت الفعل لما لم يسم فاعله واستعمله مفعولا على السعة قلت : صيم اليوم ، ولا يجوز أن ترده إلى ما لم يسم فاعله حتى تنقله عن الظرف إلى المفعول على السعة"(٢).

اما إذا لم يكن الظرف مشبها بالمفعول به فإنها لا يمكن أن يسند إليه، فلا ينوب عن الفاعل، بدليل أن الظرف التي لا يمكن تشبيهها بالمفعول به (وهي الظروف غير المتصرفة كما سبق) لا يصح أن تنوب عن الفاعل، كما استقر في القواعد النحوية(٣).

قال السيرافي : "فإذا قلت : صمت عندك ، لم يكن فيه إلأ وجهٌ واحد، لانه ظرف غير متمكن، ولا يكون مفعولا على السعة، ولا ينقل إلى ما لم يسم فاعله فيقال: صيم عندك"(٤).
وقال ابن ابي الربيع (ت٦٨٨هـ): "العرب تقول: جلس يوم الجمعة، برفع (يوم) وهذا البناء لم تنبه العرب إلا للمفعول به فلو لم تنصب يوم الجمعة على التشبيه بالمفعول به على جهة الاتساع ما بنى الفعل له ولا ارتفع به"(٥)، ومن الإسناد إليه أن يعود عليه ضمير الفاعل من الوصف المشتق ، وفي ذلك يقول السيوطي : "ويجوز حينئذ الإسناد إليه نحو : { فِي يَوْمٍ عَاصِفٍ } [ابراهيم١٨]،
وفي: { إِنَّا نَخَافُ مِن رَّبِّنَا يَوْمًا عَبُوسًا قَمْطَرِيرًا } [الانسان١٠](٦).
ففي كل من (عبوسا) و (قمطريرا) ضمير مستتر تقديره (هو) يعود على (يوما) وذلك انه ظرف مشبه بالمفعول به، ولو لم يكن كذلك لما جاز عود الضمير عليه.
الفائدة الثالثة: جواز إسناده، فيرفع خبرا، نحو: الضرب اليوم(٧).
الفائدة الرابعة: جواز الإضافة اليه، كقوله تعالى: { بَلْ مَكْرُ اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ } [سبا٣٣]، وقد سبق بيان ذلك في الحكم الواجب، في الفصل الثاني.

---

(١) الاصول١/١٩٤.
(٢) شرح السيرافي٢/٢٨٦
(٣) أنظر شرح ابن عقيل على الفية ابن مالك٢/١١٩.
(٤) شرح السيرافي ٢/٢٨٦.
(٥) البسيط ١/٤٨٠.
(٦) الهمع، ٣/١٦٨.
(٧) الاشباه والنظائر ١/٣٦.

الفائدة الخامسة: جواز توكيده، وان يبدل منه ، وان يستثنى منه ، نقل ذلك السيوطي من دون ان يذكر أمثلة، قال: "قال بعضهم: ويؤكد، ويستثنى منه ، ويبدل، وإن لم يجز ذلك في الظرف، لأنه زيادة في الكلام غير معتمد عليها بخلاف المفعول، وتوقف في أجازته صاحب البسيط"(١)

تنبيه: من تتبعنا للنصوص نلحظ رأي العلماء انه لا يلزم من حمل الظرف على التشبيه بالمفعول به أن يقال له: مشبه بالمفعول به دائما، بل تستعمل في ذلك كل المصطلحات التي سبق ذكرها، ومنها: (المفعول به) من دون ذكر لتشبيه او توسع وذلك مجاز.

الخاتمة

وبعد هذه الدراسة للظرف المشبه بالمفعول به أخلص إلى ما يأتي:

١) أن تعريف الظرف المشبه بالمفعول به، هو: ما وافق الظرف في اللفظ ، وفي اشتماله على معنى (في)، وخالفه بخلوه منها في التقدير.

٢) أن قولهم: الظرف المشبه بالمفعول به ، أو النصب على التشبيه بالمفعول به في باب الظرف، أو ما يسمى التوسع أو الاتساع في الظرف ، أو نصبه على المفعول به توسعا ، او مجازا، كل ذلك يراد به شيء واحد.

٣) ان الفرق بين الظرف والظرف المشبه بالمفعول به هو أن الظرف على تقدير (في) ومعناه، ان الظرف المشبه بالمفعول به هو على معنى (في) من دون تقديرها فيه؛ لغرض التخصيص أو المبالغة والاستغراق.

٤) أن لتشبيه الظرف بالمفعول به ثلاثة أحكام: جائز، وواجب، وممتنع.

٥) أن الحاجة قد الجات النحاة في بعض المواضع الى القول بتشبيه الظرف بالمفعول به ، وذلك للخروج من مأزق نحوي كما تبين في حال الإضافة.

٦) أنه إذا حمل الظرف على المفعول به توسعا فإن لذلك فوائد عدة تتلخص في أنه أصبح غير لازم النصب على الظرفية، بل تتعاوره المعاني الإعرابية من فاعلية، ومفعولية وابتداء وخبر، وإضافة إليه، وغير ذلك.

وبعد، فما كان من توفيق فمن الله وحده ، وما كان من غير ذلك فمن نفسي والشيطان ، اللهم اغفر ذنبي، واستر عيبي، واقبل توبتي، وادم علينا نعمك وتوفيقك ، وصلى الله على نبينا محمد ، وعلى اله وصحبه أجمعين. والحمد لله رب العالمين.

قائمة المصادر والمراجع

---

(١) نفسه.

١) أئمة اليمن ، لمحمد بن محمد بن زبادة الصنعاني، ١٣٧٢هـ / ١٩٥٢ م، المطبعة الناصرية، تعز.

٢) ارتشاف الضرب من لسان العرب ، لأبي حيان ت ٧٤٥هـ، تحقيق د .مصطفى النماس ، ط١، ١٤٠٤ هـ / ١٩٨٤ م، مكتبة المدني القاهرة.

٣) الأشباه والنظائر في النحو، لجلال الدين السيوطي ت٩١١هـ، تحقيق د.عبد العال مكرم ، ط١، ١٤٠٦ هـ / ١٩٨٥ م، مؤسسة الرسالة، بيروت.

٤) الأصول في النحو، لأبي بكر بن السراج ت ٣١٦هـ، تحقيق د .عبد الحسين الفتلي ، ط٣، ١٤٠٨ هـ ١٩٨٨ م مؤسسة الرسالة، بيروت.

٥) إعراب الجمل وأشباه الجمل ، د.فخر الدين قباوة ، ط١، ١٣٩٢ هـ / ١٩٧٢ م دار الأصمعي، حلب.

٦) الإغفال (وهو المسائل المصلحة من كتاب معاني القرآن وإعرابه لأبي إسحاق الزجاج) ت٣١٠هـ، لأبي علي الفارسي ت ٣٣٧هـ، تحقيق د .عبد الله بن عمر الحاج إبراهيم ، إصدار المجمع الثقافي، أبو ظبي.

٧) أمال أبن الشجري ، تحقيق د.محمود محمد الطناحي ، ط١، ١٤١٣ هـ / ١٩٩٢ م مكتبة الخانجي، القاهرة.

٨) الأمالي النحوية، لابن الحاجب ت٦٤٦هـ، تحقيق هادي حسن حمودي ، ط١، ١٤٠٥ هـ / ١٩٨٥م مكتبة النهضة العربية، وعالم الكتب، بيروت.

٩) إيضاح الشعر = شرح الأبيات المشكلة الإعراب.

١٠) الإيضاح العضدي ، لأبي علي الفارسي ت ٣٣٧هـ، تحقيق د.حسن شاذلي فرهود ، ط٢، ١٤٠٨ هـ / ١٩٨٨ م دار العلوم.

١١) البديع في علم العربية، للمبارك بن محمد الشياني الجزري أبي السعادات مجد الدين أبن الأثير ت٦٠٦هـ، تحقيق د . فتحي مصطفى علي الدين ، و د.صالح حسين العايد ط ١، ١٤٢١/١٤٢٠ هـ معهد البحوث العلمية، جامعة أم القرى.

١٢) البسيط في شرح جمل الزجاجي ، لأبن أبي الربيع الإشبيلي ت ٦٨٨هـ، تحقيق د . عياد الثبيتي، ط١، ١٤٠٧ هـ / ١٩٨٦ م دار الغرب الإسلامي، بيروت.

١٣) البيان والتبيين ، للجاحظ ، ت٢٥٥هـ تحقيق عبد السلام هارون ، ط٥، ١٤٠٥ هـ / ١٩٨٥م، مكتبة الخانجي، القاهرة.

١٤) التبيان في إعراب القرآن ، لأبي البقاء العكيري ت ٦١٦هـ، تحقيق علي محمد البجاوي ، طبعة عيسى البابي الحلبي وشركائه.

١٥) تحصيل عين الذهب من معدن جواهر الأدب في علم مجازات العرب ، للأعلم الشنتمري ت٤٧٦هـ، تحقيق د. زهير عبد المحسن سلطان ، ط٢، ١٤١٥ هـ / ١٩٩٤ م مؤسسة الرسالة، بيروت.

١٦) التخمير = شرح المفصل في صنعة الإعراب الموسوم بالتخمير.

١٧) التعليقة على كتاب سيبويه ، لأبي علي الفارسي ت ٣٧٧هـ، تحقيق د. عوض القوزي ، ط١، ١٤١٠ هـ / ١٩٩٠ م، مطبعة الأمانة.

١٨) تفسير البحر المحيط، لأبي حيان ت٧٤٥هـ،ط٢، ١٤٠٣ هـ / ١٩٨٣ م دار الفكر.

١٩) تفسير أبن عطية = المحرر الوجيز.

٢٠) جمهرة أشعار العرب في الجاهلية والإسلام ، لأبي زيد القرشي ت١٧٠هـ، تحقيق د. محمد على الهاشمي، ط١، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية.

٢١) حاشية الخضري على شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك ت ٧٦٩هـ، ضبط يوسف البقاعي، ١٤١٥ هـ / ١٩٩٥ م دار الفكر، بيروت.

٢٢) الحجة للقراء السبعة ، لأبي علي الفارسي ت ٣٧٧هـ، تحقيق بدر الدين قهوجي وبشير جويجاتي، ط١ دار المأمون للتراث.

٢٣) خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب ، لعبد القادر البغدادي ت ١٠٩٣هـ، تحقيق الأستاذ عبد السلام هارون، ط٣، ١٤٠٩ هـ / ١٩٨٩ م مكتبة الخانجي، القاهرة.

٢٤) الخصائص ، لأبن جنى ت ٣٩٢هـ، تحقيق محمد علي النجار ، دار الكتاب العربي، بيروت.

٢٥) ديوان الشماخ بن ضرار الذبياني ت ٢٢هـ، حققه وشرحه صلاح الدين الهادي ، دار المعارف.

٢٦) ديوان ليلى الأخيلية ، جمع وتحقيق خليل العطية ، ط٢، ١٣٩٧ هـ / ١٩٧٧ م دار الجمهورية، بغداد.

٢٧) شرح ابن عقيل على ألفية أبن مالك ت ٧٦٩هـ، تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد ، ط٢٠، دار التراث.

٢٨) شرح أبيات مغني اللبيب ، لعبد القادر البغدادي ت ١٠٩٣هـ، تحقيق عبد العزيز رباح وأحمد يوسف الدقاق، ط١، ١٣٩٣ هـ / ١٩٧٣ م دار المأمون للتراث، دمشق.

٢٩) شرح الأبيات المشكلة الإعراب المسمى (إيضاح الشعر)، لأبي علي الفارسي ت ٣٧٧هـ، تحقيق د . حسن هنداوي ، ط١، ١٤٠٧ هـ / ١٩٨٧ م، دار القلم ، دمشق ، ودار العلوم والثقافة، بيروت.

٣٠) شرح الأشموي على ألفية أبن مالك ، دار إحياء الكتب العربية ، عيسى البابي الحلبي وشركائه.

٣١) شرح التسهيل ، لابن مالك ت ٧٦٩هـ، تحقيق د . عبد الرحمن السيد ود .محمد بدوي المختون ط١، ١٤١٠ هـ / ١٩٩٠ م هجر للطباعة، مصر.

٣٢) شرح جمل الزجاجي ، لأبن عصفور ت ٦٦٩هـ، تحقيق د . صاحب أبو جناح ، وزارة الأوقاف، بغداد.

٣٣) شرح ديوان كعب بن زهير ، صنعة السكري ، ط٣، ١٤٢٣ هـ / ٢٠٠٢ م، دار الكتب والوثائق القومية.

٣٤) شرح ديوان الحماسة، للمرزوقي، نشره أحمد أمين وعبد السلام هارون ت ١٤٠٨هـ، لجنة التأليف والترجمة والنشر ١٣٨٧ هـ / ١٩٦٨ القاهرة.

٣٥) شرح الرضي لكافية أبن الحاجب ت ٦٨٦هـ، تحقيق د . حسن الحفظي و د . يحيى مصري ط١، ١٤١٤ هـ / ١٩٩٣ م إدارة الثقافة والنشر ، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، الرياض.

٣٦) شرح شواهد المغني ، للسيوطي ت ٩١١هـ، تعليق محمد محمود ال شنقيطي ، منشورات مكتبة الحياة، بيروت.

٣٧) شرح المفصل ، لابن يعيش الحلبي ت ٦٤٣هـ، عالم الكتب ، بيروت ، ومكتبة المتنبي ، القاهرة.

٣٨) شرح المفصل في صنعة الإعراب الموسوم بالتخمير، تحقيق د .عبد الرحمن العثيمين، ط١، ١٩٩٠ م، دار الغرب، بيروت.

٣٩) شرح الكافية الشافية ، لأبن مالك ت٦٧٢هـ ، تحقيق د . عبد المنعم هريدي ، ط١، ١٤٠٢هـ/١٩٨٢م مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي بجامعة أم القرى ، مكة المكرمة.

٤٠) شرح كتاب سيبويه، لأبي سعيد السيرافي ٣٦٧هـ، تحقيق د. رمضان عبد التواب وآخرين ، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ابتداء من ١٩٨٦ م.

٤١) شرح كتاب سيبويه (السفر الأول)، لأبي الفضل قاسم بن علي بن محمد الصفار البطليوسي ت٦٣٠هـ، تحقيق د. معيض بن مساعد العوفي ، ١٤١٩ هـ / ١٩٩٨ م، دار المآثر، المدينة النبوية.

٤٢) الكتاب، لسيبويه ت١٨٠هـ، تحقيق عبد السلام هارون ، ط٢، ١٩٧٧ م مكتبة الخانجي ، القاهرة.

٤٣) الكشاف، للزمخشري ت٥٣٨هـ، دار المعرفة، بيروت.

٤٤) اللباب في علل البناء والإعراب ، لأبي البقاء العكبري ت ٦١٦هـ، تحقيق: ج١ د.غازي طليمات، وج٢ الأستاذ عبد الإله نبهان، ط١، ١٤٦١ هـ / ١٩٩٥ م مركز جمعة الماجد للثقافة والتراث، دبي.

٤٥) معاني القرآن ، لأبي الحسن سعيد بن مسعدة الأخفشت ٢١٥هـ، تحقيق د.هدى قراعة ، ط١، ١٤١١ هـ / ١٩٩٠ م مكتبة الخانجي، القاهرة.

٤٦) مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، ابن هشام الأنصاري ٧٦١هـ، تحقيق د. مازن المبارك ومحمد علي حمد الله، ط٦، ١٩٨٥ م دار الفكر، بيروت.

٤٧) المفصل، للزمخشري ت٥٣٨هـ، تحقيق د. محمد عز الدين السعيدي ، ط١، ١٤١٠ هـ / ١٩٩٠م، دار إحياء العلوم، بيروت.

٤٨) المقتصد في شرح الإيضاح ، لعبد القاهر الجرجاني ت ٤٧١هـ، تحقيق كاظم بحر المرجان ١٩٨٢ م منشورات وزارة الثقافة والإعلام العراقية، بغداد.

٤٩) المقتضب ، لأبي العباس المبرد ت ٢٨٥هـ ، تحقيق د . محمد عبد الخالق عضيمة ، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، لجنة إحياء التراث الإسلامي، القاهرة.

٥٠) المقرب ، لأبن عصفور ٦٦٩هـ ، تحقيق د .أحمد عبد الستار الجواري ود .عبد الله الجبوري، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، بغداد.

٥١) همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، للسيوطي ٩١١هـ، تحقيق د. عبد العال سالم مكرم ، ١٤١٣ هـ / ١٩٩٢ م مؤسسة الرسالة، بيروت.